الأنباء
الاربعاء 16 أكتوبر 2013

استجابة لدعوة التحالف الوطني لدعم الشرعية إلى التظاهر في ساحات الصلاة

مؤيدو مرسي يتظاهرون في أول أيام العيد

أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي يرفعون ايديهم بشارة «رابعة » بعد صلاة العيد امام مسجد عمرو بن العاص امس (رويترز)

القاهرة ـ وكالات: شهد عدد من المحافظات المصرية مسيرات ومظاهرات عقب صلاة العيد امس، استجابة لدعوة من التحالف الوطني لدعم الشرعية إلى التظاهر في ساحات صلاة العيد وأمام المساجد الكبرى في القاهرة والجيزة، للمطالبة بعودة الشرعية الدستورية وعودة الرئيس المعزول محمد مرسي وإنهاء ما يسمونه بالانقلاب العسكري.

ففي حي شبرا بالقاهرة، خرجت مظاهرة بعد صلاة العيد رفع المشاركون فيها شعار «رابعة» ونددوا بما سموها الممارسات القمعية للسلطات الأمنية. كما طالب المتظاهرون بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وملاحقة المسؤولين عن قتل متظاهرين.

وفي مدينة الإسكندرية، جابت مسيرة حاشدة شوارع المدينة بعد صلاة عيد الأضحى رفع فيها المتظاهرون شعار «رابعة»، وهتفوا مطالبين بإسقاط ما سموه «حكم العسكر». كما طالبوا بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين المناهضين للانقلاب ووقف الملاحقات الأمنية بحق ناشطين.

وتأتي مظاهرات ومسيرات امس بعدما خرجت أمس الاول عدة مسيرات في عدد من المحافظات استجابة لدعوة تحالف دعم الشرعية إلى ما سماها «مليونية الدعاء لمصر في يوم عرفة» بالتزامن مع وقوف حجاج بيت الله الحرام على عرفات. وبينما أكدت جماعة الإخوان المسلمين في بيان لها استمرار المظاهرات حتى إسقاط الانقلاب، شددت وزارة الداخلية إجراءاتها الأمنية حول المنشآت العامة والخاصة. ونظم المئات من أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي إفطارا جماعيا في مدينة 6 أكتوبر احتفالا بيوم عرفة، وتجمع المتظاهرون أمام نادي المدينة مرددين تكبيرات العيد ورفعوا أعلام مصر وصور قتلى مدينة 6 أكتوبر، كما طالبوا بالإفراج عن أبناء المدينة المعتقلين ومن بينهم عبدالله الشامي مراسل قناة الجزيرة.

وخرج المشاركون في الإفطار بعد صلاة العشاء في مسيرة طافت عدة أحياء بالمدينة، ووزعوا خلالها البالونات وبعض الألعاب على الأطفال في الشوارع.

وفي الإسكندرية فرقت قوات من الجيش والشرطة سلاسل بشرية نظمها رافضون للانقلاب، واعتقل فيها ستة ـ بينهم امرأتان ـ في منطقة «ستانلي» بالمدينة.

وقال شهود عيان إن قوات الشرطة أطلقت أعيرة الخرطوش في الهواء لتفريق المتظاهرين، كما أطلقت عليهم قنابل الغاز المدمع، مما تسبب في اختناق العشرات من النساء والأطفال.

وكان التحالف الوطني لدعم الشرعية قد دعا إلى تنظيم عدد من السلاسل البشرية ظهر أمس الاول في طريق الكورنيش تنديدا بما يسمونه الانقلاب العسكري وللمطالبة بعودة الشرعية والقصاص للقتلى.

يذكر ان أسرة الرئيس المعزول محمد مرسي قد اصدرت بيانا امس الاول قالت فيه إن «الرئيس صامد وثابت لآخر نفس ولن يتراجع عن الشرعية، ولن يهزمه اختطاف قسري أو محاكمات باطلة تنتهك الدستور والقانون».

وأضاف البيان أن «الرئيس مهما أبعد فلن يتراجع عن عودة المسار الديموقراطي حتى لو كانت روحه ثمنا لمسار ديموقراطي ارتضاه الشعب ومنحه لنفسه.. وأن كل يوم يكتشف كل صاحب ضمير زيف الانقلاب وما تم تدبيره ضد مصر وشعبها ومسارها الديموقراطي».

وأشار البيان إلى أن «الرئيس لن تُكسر إرادته التي هي من إرادة الشعب واستقاها من صموده»، داعيا إلى «استمرار الثورة السلمية في ميادين مصر».

وفي سياق متصل، بعث القيادي بجماعة الإخوان المسلمين محمد سعد الكتاتني ورئيس حزب الحرية والعدالة رسالة من محبسه يهنئ فيها الشعب المصري والشعوب العربية والإسلامية بحلول عيد الأضحى.

وقال الكتاتني في رسالته التي نشرتها الصفحة الرسمية لحزب الحرية والعدالة على موقع فيسبوك إنه «يدعو الله أن يعجل بالقصاص للدماء التي سالت على أرض مصر من أجل نصرة الحق واسترداد حرية الوطن المسلوبة».

وأشار إلى أن الرئيس المعزول مرسي وجميع المعتقلين في سجون الانقلاب «إنما يستلهمون صمودهم من الشعب المصري»، وقال إن تضحيات شعب مصر وثباته على الحق وصموده في مواجهة ما سماها رصاصات الغدر والخيانة قاربت أن تجني ثمارها بإسقاط الانقلاب.

الكتاتني يهنئ من محبسه بـ«الأضحى».. ويؤكد على وجوب استرداد حرية الوطن المسلوبة

توقيف أحد المشتبه بهم في الهجوم على محطة القمر الصناعي

العربية.نت: تمكنت الشرطة المصرية بالقاهرة من القبض على تاجر ملابس، يشتبه في اشتراكه في الهجوم على مقر القمر الصناعي بمنطقة المعادي، وبحوزته بندقية آلية وكميات من الذخيرة، وتبين أنه من المشاركين في اعتصام «رابعة العدوية»، وقد تمت إحالته للنيابة للتحقيق.

كان قسم شرطة المعادي قد تلقى بلاغا يفيد بحدوث انفجار داخل محطة القمر الصناعي بشارع اللاسلكي، وتبين قيام مجهولين بإطلاق قذيفة أسفرت عن حدوث تلف بأحد الأطباق، كما تم العثور على جسم معدني طوله حوالي 20 سم أسطواني الشكل «مقذوف أر بي جي»، وقطعة حديدية من جسم القمر بها بعض الثقوب، بحسب ما ورد في «بوابة الأهرام».

وكانت قد وردت معلومات تفيد بتورط معتز محمود (33 سنة)، تاجر ملابس ومقيم بالبساتين، من العناصر الإسلامية الجهادية المتشددة، وأنه يرتبط بعلاقة ببعض الأعراب المقيمين بمناطق سيناء، مرسى مطروح، والصف، ويحصل من خلالهم على أسلحة نارية يقوم بالتحفظ عليها بأحد المخازن بالبساتين، كما أضافت التحريات مشاركته في اعتصام «رابعة العدوية».

وتم ضبطه وعثر بداخل المخزن على بندقية آلية و3 خزن، و170 طلقة وطلقتين خرطوش، وبمواجهته اعترف بحيازته للسلاح الناري والذخيرة بقصد الدفاع عن النفس.

مصادر أردنية: الغاز المصري عاد للمملكة بشكل جزئي منذ نحو 6 أيام

عمان ـ أ ش أ: كشفت مصادر حكومية أردنية، امس عن عودة تدفق الغاز المصري إلى المملكة بشكل جزئي، منذ نحو 6 أيام.

وقدرت المصادر ـ التي طلبت عدم ذكر اسمها في تصريحات لصحيفة (الغد) الأردنية ـ حجم الكميات التي تتسلمها المملكة بحوالي 70 مليون قدم مكعبة من الغاز يوميا بعد أن تم إصلاح الخط الواصل إلى المملكة.

وتوقعت المصادر زيادة كميات الضخ خلال الأيام المقبلة، مشيرة إلى أن متوسط كميات الضخ بلغ قبل التفجير الأخير لخط الغاز لما يزيد على 100 مليون قدم مكعبة يوميا.

وكان الخط قد تعرض للتفجير نحو 16 مرة منذ بداية العام 2011، آخرها في الأسبوع الأول من يوليو الماضي، ما أدى إلى توقف ضخ الغاز للأردن نهائيا.

وأفادت المصادر ذاتها بأن إعادة ضخ الغاز ستخفف من خسائر شركة الكهرباء الوطنية (نيبكو) التي قدرت خسائرها بنحو 1,05 مليار دينار للعام 2013 (الدولار الأميركي يعادل 0,708 دينار أردني).

ونوهت بأن السيطرة على خسائر شركة الكهرباء الوطنية تساعد باستمرار السير في البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والمحافظة على التقيد بمؤشرات الأداء خلال المراجعات المقبلة.

وكان السفير خالد ثروت سفير مصر لدى الأردن قد أكد في تصريحات سابقة أن مصر لن تتخلى عن المملكة أبدا فيما يتعلق بموضوع الغاز.. قائلا: إننا «ندرك أهمية هذا الموضوع للجانب الأردني وهو لم يكن له أبدا أسباب سياسية وإنما يرجع لأسباب فنية بحتة.. ونحن نتعهد بانه فور إصلاح الخط سيتم إعادة ضخ الغاز للأردن».

وزير الري: اجتماع وزراء مياه النيل الثلاثي 20 الجاري.. ولم يؤجل

وكالات: أكد د.محمد عبد المطلب، وزير الموارد المائية والري، أن قوة مصر تنطلق من حسن تفهمها واستيعابها لمصالح شعوب هذه الدول الشقيقة والاستفادة من مياه النيل بما لا يضر بمصالح شعب مصر، ولا ينتقص من حقوقها الثابتة في هذا الشريان الحيوي.

وقال في تصريحات لـ«اليوم السابع» إن وزراء مياه النيل الشرقي سيجتمعون عقب عيد الأضحى بالعاصمة السودانية «الخرطوم» في الفترة من 20 الى 23 الجاري، وذلك لمناقشة النتائج والدراسات الفنية لسد النهضة الأثيوبي، بما يؤدي إلى اتفاق ثلاثي بين الدول على برنامج ملء خزان وبحيرة سد النهضة الأثيوبى وكيفية تشغيلها وإدارتها خاصة في حالات الفيضانات المنخفضة، بالإضافة إلى تنفيذ توصيات اللجنة الدولية حول سد النهضة. وأوضح عبد المطلب أن أي مفاوضات بخصوص بناء سدود أو منشآت على النيل تقوم على ثلاثة عناصر أساسية أولها كيفية ملء السد في أوقات الفيضانات بما يتناسب طرديا مع زيادة أو نقص الفيضان، والثاني أسلوب إدارة وتشغيل السد أو المنشأة والثالث بناء السد، مشيرا إلى الحديث عن مرحلة البناء يأتي في المرحلة الأخيرة بعد الاتفاق بشأن كيفية ملء السد وأسلوب الإدارة والتشغيل، حيث تعرض مصر خبراتها للدول الشقيقة في حوض النيل في مجال بناء السدود.

زعزوع: آمالي كبيرة بتعافي السياحة في غضون أشهر قليلة

لندن ـ أ.ش.أ: أعرب وزير السياحة المصري هشام زعزوع عن آماله الكبيرة بأن تتعافى السياحة خلال الأشهر القليلة المقبلة، والتغلب على الخسائر الكارثية التي واجهها العاملون في هذا القطاع.

وأوضح زعزوع ـ في تصريحات أدلى بها لصحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية ونشرتها على موقعها الإلكتروني امس أن معاناة العاملين في قطاع السياحة لم تبدأ منذ صدور التحذيرات الأخيرة بشأن السفر الى مصر ولكنها بدأت منذ 25 يناير من عام 2011، مشيرا إلى أن هذه الفترة لم تشهد اي تحسن حقيقي.

وأكد زعزوع على أنه لا يوجد مكان على وجه الأرض آمن بنسبة 100٪، مشيرا إلى الهجوم الإرهابي الذي وقع على ماراثون بوسطن في العام الماضي.

وقال وزير السياحة المصري «كانت نسبة 70٪ من حركة السياحة الوافدة الى مصر في الأعوام الأخيرة موجودة في البحر الأحمر وجنوب سيناء، وبحسب ما لدي من تقارير فإن تلك المناطق آمنة تماما».

وتابع «أقول تماما وليس بنسبة 100٪، فلا يوجد مكان على الأرض بإمكانك القول إنه خال من المخاطر. ونحن نقوم بواجبنا وأنا استطيع البدء بالترويج له».

ووفقا لزعزوع فإن السياحة تمثل نحو 4 ملايين وظيفة في مصر، لكن هذه الصناعة تضررت بشدة بفعل الاضطرابات منذ ثورة عام 2011 التي أطاحت بالرئيس الاسبق حسني مبارك من الرئاسة.

وأشارت الصحيفة إلى أن عدد الوافدين وصل إلى ذروته في عام 2010 حيث بلغ 14,7 مليون شخص بعائدات قيمتها 12,5 مليار دولار، وعقب الهبوط في عام 2011 وصل العدد إلى 9 ملايين شخص بعائدات قيمتها 8,8 مليارات دولار وبدأت الأرقام في الصعود عام 2012 ليصل عدد السائحين إلى 11,5 مليون بعائدات قيمتها 10 مليارات دولار.

وأوضح زعزوع أن الفنادق والقائمين على تنظيم الرحلات تعين عليهم النزول بالأسعار وجذب سياح مقتصدين في إنفاقهم.. مما أدى لانخفاض كبير في الدخول لكثير ممن يعيشون على السياحة. وتابع «هبط متوسط إنفاق السائح في الليلة من 85 دولارا إلى 63 دولارا».

وعلى الرغم من أن ما يقرب من نسبة 72٪ من السائحين الذين يقصدون مصر يأتون من أوروبا ومن بينهم 2,5 مليون سائح روسي، فقد أكد زعزوع أنه يتطلع بشدة لإعادة السائحين الأمريكيين والكنديين الذين ينفقون الكثير ولكنهم ابتعدوا بفعل ما وصلهم من تصاعد العداء ضد الأمريكيين.. وقال «إن عددهم قريب من الصفر».

وأضاف «نحن نحتاج إلى حملة علاقات عامة في الولايات المتحدة لمحاولة تغيير الانطباع عن المصريين وعلاقة مصر بالأمريكيين».

وأشارت الصحيفة إلى أنه سعيا من الوزير المصري لإقناع العالم الخارجي بأن مصر آمنة فقد ساعد في الافراج عن كنديين كانا محتجزين داخل سجن مصري على مدار أسابيع وأقنع القنوات المؤيدة للجيش المصري بوقف بث شعارات «مصر: الحرب على الإرهاب» كما يسعى جاهدا من اجل إقناع دول أخرى بإنهاء تحذيراتها الخاصة بزيارة مواطنيها لمصر.

«التخطيط»: 20 مليار جنيه ارتفاعاً بإيرادات الضرائب خلال الربع الأخير من 2012ـ2013

القاهرة ـ أ.ش.أ: أظهرت وزارة التخطيط ارتفاع قيمة الإيردات العامة خلال الربع الأخير من العام المالي (2012 ـ 2013) بنحو 30 مليار جنيه ليصل إلى 136,5 مليار جنيه مقابل 106,1 مليارات جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق عليه، ليرتفع بنسبة 28,6٪، مرجعة السبب إلى زيادة الإيرادات الضريبة بنحو 20 مليار جنيه.

وأوضحت الوزارة ـ في تقريرها عن مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال عام (2012 ـ 2013) ـ أن هيكل الإيرادات ارتفع نتيجة زيادة الإيرادات الضريبة لتبلغ 95 مليار جنيه مقابل 75,1 مليار جنيه لترتفع بنسبة 26,5٪، ثم المنح والتي سجلت 1,8 مليار جنيه مقابل 1,3 مليار جنيه لترتفع بنسبة 41,4٪، وأخيرا إيرادات أخرى لتبلغ 39,6 مليار جنيه مقابل 29,7 مليار جنيه بنسبة 33,3٪.

وأضافت أن «المصروفات العامة ارتفعت بنسبة 25٪ خلال الفترة من أبريل إلى يونيو 2013 لتبلغ 200,2 مليار جنيه مقابل 160,2 مليار جنيه خلال الفترة ذاتها من 2012.

وأشار التقرير إلى ارتفاع قيمة العجز الكلي خلال عام (2012 ـ 2013) بنحو 44٪ ليبلغ 239,9 مليار جنيه مقابل 166,7 مليار جنيه خلال عام (2011 ـ 2012)، كما ارتفع العجز النقدي بنسبة 42,2٪ ليبلغ 238,1 مليار جنيه مقابل 167,4 مليار جنيه. وأوضح أن حجم الإيرادات زاد خلال عام (2012 ـ 2013) بنسبة 13,5٪ ليبلغ 344,6 مليار جنيه مقابل 303,6 مليارات جنيه خلال عام (2011 ـ 2012) ليرتفع بنحو 41 مليار جنيه، لافتا إلى نسبة المصروفات خلال العام المالي السابق زاد بنسبة 23,7٪ ليبلغ 582,7 مليار جنيه مقابل 471 مليار جنيه خلال العام السابق عليه ليزيد بنحو 112 مليار جنيه.

وبين أن هيكل المصروفات العامة خلال عام (2012 ـ 2013) تضمن 141 مليار جنيه على الأجور وتعويضات العاملين و197 مليار جنيه على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية و147 مليار جنيه فوائد دين والتي تشكل عبئا كبيرا على الموازنة العامة، في حين بلغت الاستثمارات الحكومية نحو 38,1 مليار جنيه وشراء السلع والخدمات نحو 25,1 مليار جنيه.

تقرير إخباري

انتقادات لمشروع قانون التظاهر في مصر.. ومطالبات بطرحه لمناقشة مجتمعية

الجزيرة.نت: وصف حزب النور السلفي مشروع قانون التظاهر في مصر ـ الذي تسلمه الرئيس المؤقت عدلي منصور أمس الاول ـ بأنه قانون لمنع التظاهر، في حين قالت جبهة الإنقاذ إنه لا بأس به، لكنه يحتاج إلى تعديلات، وطالب المجلس القومي لحقوق الإنسان بطرحه لمناقشة مجتمعية.

ويتضمن مشروع القانون قيودا كثيرة على التظاهر، كما يفرض عقوبات على مخالفيه، ومن المقرر أن ينظر الرئيس المؤقت في إصداره بقانون.

وتنص أبرز مواده على حظر الاجتماع العام والمظاهرات في أماكن العبادة، وحظر حمل أسلحة أو ارتداء أقنعة وأغطية تخفي ملامح الوجه، وحظر تعطيل مصالح المواطنين وحركة المرور.

كما ينص على أنه يجوز لوزير الداخلية أو مدير الأمن المختص إلغاء الاجتماع العام أو المظاهرة أو إرجاؤها أو نقلها إلى مكان آخر في حال المخالفة.

ويشير مشروع القانون إلى أن فض المظاهرة يبدأ بتوجيه إنذار شفهي، ثم استخدام المياه المندفعة، ثم الغازات المسيلة للدموع، وأخيرا الهراوات. ويمنع على قوى الأمن استعمال قوة أكثر من ذلك إلا فيما أسماه «حالات الدفاع الشرعي عن النفس». ووفق مشروع القانون يحدد المحافظون أماكن حرم آمن تقع على مسافة بين خمسين ومائة متر يحظر على المتظاهرين تجاوزها أمام المقار الرئاسية والتشريعية ومجلس الوزراء والوزارات والمحافظات ومقار الشرطة والسجون.

وحدد المشروع عقوبة بالسجن والغرامة من مائة ألف جنيه إلى ثلاثمائة ألف لكل من عرض أو حصل على مبالغ نقدية لتنظيم المظاهرات أو الاعتصام دون إخطار، أو توسط في ذلك، ومن حرض على ارتكاب الجريمة وإن لم تقع.

منع التظاهر

وقال عضو المجلس الرئاسي لحزب النور طلعت مرزوق إن القانون يشتمل على عبارات مطاطة غير واضحة ويمكن استخدامها بأشكال متعددة، مؤكدا أنه لا مسمى لهذا القانون سوى «منع التظاهر». وأشار ـ في تصريح صحافي ـ إلى أن مشروع القانون المذكور يتعارض مع المعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بالحقوق والحريات، وأنه لا ينبغي لحكومة معينة ومؤقتة أن تصدر مثل هذا القانون.

وتساءل: لماذا لم يعرض القانون للنقاش المجتمعي، وما الذي يضمن عدم مماطلة قسم الشرطة في تسلم الإخطار الذي يرسله منظمو المظاهرة، خاصة أنه لابد من التوقيع على صورة منه.

واعتبر أن المسافة التي يحظر على المتظاهرين تجاوزها أمام المنشآت العامة والمحددة من خمسين إلى مائة متر مسافة كبيرة جدا، كما طالب بإلغاء عقوبة الحبس على ارتكاب مخالفات أثناء المظاهرة والاكتفاء بالغرامة التي يمكن أن تزداد في حالة تكرار المخالفة نفسها. وشدد مرزوق على أنه إذا لم تعالج هذه الملاحظات فسيكون القانون موقوف التنفيذ ولن يطبق، مؤكدا أن حزبه يرفض هذا القانون.

وكان حزب النور قد أيد الجيش ووافق على خريطة الطريق التي وضعها.

وتعرض الحزب لانتقادات لما اعتبر سكوتا منه عما حدث في ميداني رابعة والنهضة والحملة الأمنية التي أوقعت جرحى وقتلى من أنصار الرئيس المعزول.

نقاش مجتمعي

من جهته، طالب المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر مجلس الوزراء بطرح مشروع قانون التظاهر لمناقشة مجتمعية لا تقل عن أسبوعين.

وقال نائب رئيس المجلس عبد الغفار شكر إن المجلس أرسل خطابا للحكومة يطالبها بإتاحة الفرصة لطرح مشروع القانون للحوار المجتمعي.

وأضاف شكر أن قانون التظاهر «سيصدر ليموت بالسكتة القلبية»، مؤكدا أن ظروف إصدار القانون لن تسمح بتطبيقه، وأن الجماهير تميل للمطالبة بحقوقها من خلال التظاهر.

واعتبر أن القانون إذا صدر في الوقت الحالي فلن يهتم أحد بتطبيقه، لأن الفئات المختلفة مضطرة للجوء إلى التظاهر والاعتصام لنيل حقوقها.

وأشار شكر إلى أن العقوبات الموجودة بالقانون مغلظة ولا تتناسب مع مخالفات التظاهر، وأن هناك مادة تنص على السجن وغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه لمن يتجاوز الوقت المقرر للمظاهرة، أو يعطل مصالح المواطنين.

وقال إن مشروع القانون يجرم الاعتصام، الذي يعد جزءا من عملية التظاهر في حالة عدم تحقيق المظاهرات للهدف منها.

ورفض شكر المادة التي تعطي أجهزة الأمن حق اللجوء للقضاء لإيقاف المظاهرة قبل أن تبدأ، معتبرا ذلك تقييدا لحق التظاهر وليس تنظيما له، كما رأى تعنتا في المادة التي تحظر التظاهر أمام مقار بعض الجهات.